

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة الجمهورية اليونانية حول تعين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين

الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:

(مادة وحيدة)

وُفق على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اليونانية
حول تعين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين ، الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٦ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٦ أغسطس سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ١٨ أغسطس سنة ٢٠٢٠ م) .

اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الجمهورية اليونانية

حول تعين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اليونانية (المشار إليهما فيما بعد ، كل طرف على حدة ، بـ"الطرف" وبشكل مشترك بـ"الطرفين") ؛
 إذ يشيرا إلى مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ؛
 ورغبة منهما في المساهمة في استقرار المنطقة بحسن نية ، ووفقاً للقانون الدولي ؛
 ورغبة منهما في تعزيز علاقات الجوار وروابط الصداقة والتعاون المشترك ؛
 وإذا يعيا الحاجة إلى تعين المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل طرف ، والتي يحق لذلك
 الطرف ممارسة حقوقه السيادية وولايته عليها ، وفقاً للقانون الدولي ؛
 وإذا يسلما بأهمية تعين منطقتهما الاقتصادية الخالصة لغرض التنمية في البلدين ؛
 وإذا يدركوا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢ ،
 التي دخلت حيز النفاذ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤ ، وأن الدولتين طرفاً فيها ؛
 وإدراكاً لأهمية التوصل إلى اتفاقية مؤسسة على القانون الدولي ؛
 فقد اتفقنا على ما يلى :

المادة (١)

(أ) هذا الاتفاق يُنشئ تعبيتاً جزئياً للحدود البحرية بين الطرفين . وسيتم استكمال تعين هذه الحدود ، حيالما كان ذلك مناسباً ، من خلال المشاورات بين الطرفين فيما بعد النقطة (A) والنقطة (E) ، وفقاً للقانون الدولي .

(ب) يحدد خط التعيين الجزئي بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من الطرفين بال نقاط (A شرق) إلى (E غرب) ، وذلك وفقاً لقائمة الإحداثيات الجغرافية المرفقة بهذا الاتفاق (ملحق ١) ، والذى يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .
ويعد الجزء من خط التعيين بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من الطرفين الواقع بين النقطة (A شرق) والنقطة (E غرب) ملزماً ونهائياً .

(ج) يظهر خط تعين الحدود ، على نحو ما هو محدد في الفقرة ١ (ب) عاليه ، على الخريطة البحرية المرفقة بهذا الاتفاق (ملحق ٢) ، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

(د) يكون تعديل الإحداثيات الجغرافية للنقطة (A) في اتجاه الشرق والنقطة (E) في اتجاه الغرب ، بموجب اتفاق بين الطرفين ، وذلك في حالة التعيين المستقبلي للمنطقة الاقتصادية الخالصة مع الدول المجاورة المعنية الأخرى ، على أن يقتصر التعديل في هذا الصدد على امتداد النقطة (A) في اتجاه الشرق وامتداد النقطة (E) في اتجاه الغرب .

(هـ) مع عدم الإخلال بأحكام المادة رقم (١١) "د" ، إذا كان أي من الطرفين قد انخرط في مفاوضات تهدف إلى تعين منطقته الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى تشتراك مع الطرفين في مناطق بحرية ، فإن ذلك الطرف ، قبل التوصل إلى الاتفاق النهائي مع الدولة الثالثة ، يجب أن يخطر الطرف الآخر ويتشاور معه .

المادة (٢)

في حالة وجود موارد طبيعية ، بما في ذلك مخزون الهيدروكربون ، منتدة من المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للطرف الآخر ، يتبع على الطرفين التعاون من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن أمانة استغلال هذه الموارد .

المادة (٣)

أى نزاع ينشأ حول تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق سيتم تسويته من خلال القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم والتعاون .

المادة (٤)

(أ) لن تكون هذه الاتفاقية ملائمة للنقض أو الانسحاب أو إيقاف العمل بها لأى سبب من الأسباب .

(ب) يمكن تعديل هذه الاتفاقية فقط بالاتفاق بين الطرفين .

المادة (٥)

(أ) يخضع هذا الاتفاق للتصديق وفقاً للإجراءات الدستورية لدى كل من الطرفين .

(ب) يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق بواسطة الطرفين .

حرر في القاهرة بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٢٠ من نسختين أصليتين ، كل منها بثلاث لغات أصلية العربية ، اليونانية والإنجليزية ، وجميع النصوص متساوية في الحجية . وفي حالة الاختلاف في تفسير النصوص ، يتم الأخذ بالنسخة الإنجليزية .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

سامح شكري

حكومة الجمهورية اليونانية

نيقولاوس - جيورجيوس ديندياس

ملحق (١)

١ - قائمة الإحداثيات الجغرافية من النقاط (A) إلى (E) التي تحدد خط حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اليونانية وفقاً للمرجع الجيوديسي : WGS ٨٤

| الإحداثيات الجغرافية (WGS ٨٤) | | النقطة |
|-------------------------------|---------------------|--------|
| خط العرض | خط الطول | |
| ٣٣-٥٣- ٥,٠٠N | .٢٧-٥٩- .٢,٠٠E | A |
| ٣٣-٤١- ٥٦,٤١N | .٢٧-٣٠- ٤٢,٤٧E | B |
| ٣٣-٣٥- ٢٤,٠٩N | .٢٦-٤٩- ٣٤,٢٧E | C |
| ٣٣-٣.- ٢٦,٢٤N | .٢٦-٢٧- ٣٥,٥٤E | D |
| ٣٣-٢٤- ٥٦,١٤N | .٢٦-...- ...,..E | E |

قرار وزير الخارجية

رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٤٤٤) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٦ الصادرة بشأن الموافقة على الاتفاق بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية اليونانية حول تعين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٦ :

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٨ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢١ :

قرار:

(مادة وحيدة)

يُنشر في الجريدة الرسمية الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اليونانية حول تعين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين ، الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٦ ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٢٠/٩/٢

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢

وزير الخارجية

سامح شكري